الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2/81
9 January 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك
الدورة الثانية عشرة
جنيف، ١٢-١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

# تقرير مرحلي عن تنفيذ التوصيات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الحادية عشرة وعما أنجزته اللجنة من عمل منذ انعقاد الدورة الحادية عشرة للأونكتاد

**مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد***

*موجز تنفيذي*

يقدم هذا التقرير معلومات عن تنفيذ التوصيات التي اعتمدتها لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك وعما أنجزته اللجنة من عمل منذ انعقاد الدورة الحادية عشرة للأونكتاد. ويركز التقرير بوجه خاص على ما أنجزه الأونكتاد من عمل بشأن السياسات والتدابير التي بإمكانها مساعدة البلدان النامية على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والانتفاع به بدرجة أكبر، وعلى بناء طاقاتها الإنتاجية وقدراتها على المنافسة على الساحة الدولية. ومن الجوانب التي يشملها هذا العمل التحليل المتعمق وتحقيق توافق في الآراء وتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات. ويجري هذا العمل بطرق شتى، من بينها بتعاون وثيق وفي إطار برامج مشتركة مع مؤسسات دولية وإقليمية ووطنية أخرى ناشطة في ميدان الاستثمار والتكنولوجيا.

* قُدمت هذه الوثيقة في التاريخ المذكورة أعلاه نتيجة لحدوث تأخير في تجهيزها.

(A) GE.08-50044 010208 010208

# أولاً – تنفيذ التوصيات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الحادية عشرة

**التوصية**

*"ينبغي للأونكتاد أن يواصل تحليله الشامل بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر وعمله التحليلي بشأن تأثير هذا الاستثمار على التنمية لتحديد ما هو منتِج ومنه مفيد وفعال، بغية مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تحسين فهمها للطرق التي يمكن بها للاستثمار الأجنبي المباشر أن يساهم في النمو والتنمية"* . (TD/B/COM.2/78، الفقرة ١)

**الإجراء**

١- عملاً بهذه التوصية، واصلت الأمانة تحليلها المتعمق لما للاستثمار الأجنبي المباشر من تأثير على التنمية، بغرض مساعدة البلدان النامية على تحديد السبل المنتجة والمفيدة والفعالة لإشراك الشركات عبر الوطنية في العملية. ونُشِرَ كثير من النتائج المستخلصة من هذا التحليل في *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٧* ، الذي ركز على الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية. ويتناول التقرير بالدراسة دور الشركات عبر الوطنية في استخراج الموارد المعدنية ويحدد البلدان والشركات الأساسية. كما يبحث في كيفية تَغَيُّر القوى المحرِّكة للاستثمار مع ارتقاء المواد الخام والأولية عبر سُلَّم سلاسل القيَم لتصبح منتجات تامة الصنع، ومع مشاركة مختلف أنواع الشركات. كما ينظر التقرير في كيف يمكن للشركات عبر الوطنية أن تساعد أو تعوق عملية إيجاد تنمية عريضة القاعدة في البلدان النامية على الأجل الطويل، أي نوع التنمية الأنسب من أجل التقليل من الفقر ورفع مستويات المعيشة. ويبحث التقرير في الطرق التي يمكن بها لعمليتي استخراج المعادن ومصادر الطاقة أن تساعدا الحكومات على تحقيق هذه الأهداف، ويخلص إلى ضرورة بذل أصحاب المصلحة كافة – من بلدان مضيفة وبلدان منشَإٍ وشركات عبر وطنية ومنظمات دولية ومجتمع مدني – جهوداً في سبيل تحصيل مكاسب إنمائية من الاستثمار الأجنبي في الصناعات الاستخراجية.

٢- وصدرت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ دراسة عنوانها *"استقصاء الفرص المرتقبة للاستثمار العالمي للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩"* (بالإنكليزية فقط)، تتنبأ باتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مستقبلاً وتورد تحليلاً لها. والنتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة تستند إلى ردود واردة من ١٩٢ جهةً أجابت على الاستقصاء، اختيرت من بين أكبر الشركات عبر الوطنية في العالم. وجاء في الاستقصاء أن الاستثمار الأجنبي المباشر سيزداد على امتداد قرابة جميع القطاعات وبلدان المنشَإ نتيجة لاستمرار النمو الاقتصادي العالمي وارتفاع مستويات الربحية وتوافر التمويل الخارجي. كما أن إمكانية الوصول إلى الأسواق الكبيرة والآخذة في النمو ستكون إلى حد كبير المحرك الرئيسي لنمو الاستثمار الأجنبي المباشر. وسينظر عدد متنامٍ من الشركات في الاستثمار في مواقع بعيدة عن أقاليمها. ويُتوقع للأسواق الناشئة، لا سيما في آسيا وأوروبا، أن تحظى باهتمام أكثر من ذي قبل. وساقت الشركات عدم الاستقرار الجيد السياسي والمالي بوصفهما العاملين الرئيسيين من عوامل عدم اليقين اللذين قد يحدان من توسع استثماراتها الأجنبية المباشرة.

٣- وقد صدرت ثلاثة أعداد من مجلة *"الشركات عبر الوطنية"* (بالإنكليزية فقط) منذ انعقاد الدورة الحادية عشرة للجنة، تضمنت مقالات عن مواضيع شتى، من بينها العوامل المحدِّدة لصلات الوصل بين الشركات عبر الوطنية من جهة والمورِّدين المحليين من الجهة الأخرى في مجالي العرض والإمداد فيما بين البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، وأثر الاستثمار الأجنبي المباشر في مدى تركيز الأسواق المحلية، والقدرة على تحقيق الأرباح في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية.

**التوصية**

*"ينبغي أن يستمر نشر الاستنتاجات من خلال التقارير والحلقات الدراسية الإقليمية عن السياسات العامة، وخصوصاً تقرير الاستثمار العالمي. والدول الأعضاء مدعوّة لمواصلة المشاركة في نشر تقرير الاستثمار العالمي، وينبغي مواصلة تنظيم اجتماعات إحاطة إعلامية للوفود التي تتخذ جنيف مقراً لها، وذلك في سياق صدور تقرير الاستثمار العالمي. وقد يكون من المفيد نشر تقرير الاستثمار العالمي على المستوى الإقليمي، بالإضافة إلى نشره في جنيف، وذلك باستخدام الشراكات والمنظمات القائمة على المستوى الإقليمي، وفي حدود الموارد المتاحة. وبإمكان ذلك أن يساعد على زيادة الجمهور وتوسيع نطاقه، ما سيزيد من فائدة هذه النشرة الأساسية ومن تأثيرها"* . (TD/B/COM.2/78، الفقرة ١)

**الإجراء**

٤- إن عدد عام ٢٠٠٧ من *تقرير الاستثمار العالمي* قد صدر في ٦٧ بلداً، من بينها ٥٠ بلداً نامياً، وأسفر عن إصدار نحو ١ ١٠٠ بلاغ صحفي بحلول منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وبغية زيادة نطاق انتشار التقرير واتساع مداه، نُظمت حلقات دراسية وتدريبية إقليمية لفائدة واضعي السياسات رفيعي المستوى في البلدان النامية، بهدف تيسير تفهم التقرير وزيادة منفعته لدى واضعي السياسات. ومن بين هذه التظاهرات حلقة دراسية عن فرص الاستثمار وتنميتها، عقدت في جامعة ليدز بالمملكة المتحدة يومي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، جمعت بين واضعي السياسات ومستثمرين من بلدان متقدمة وبلدان نامية على السواء. كما استُهدفت الاجتماعات السنوية لعددٍ من المنظمات الأكاديمية الرئيسية ذات الصلة، كطريقة فعالة لنشر النتائج التي خلُص إليها التقرير بين الأوساط التعليمية ودوائر وضع السياسات.

٥- وعُرضت النتائج المستخلصة في *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٧* على أعضاء الوفود المعتمدة لدى مقر الأمم المتحدة في نيويورك؛ كما عرضت، في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، على أعضاء الوفود المعتمدة لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، وتم إبرازها في تسعة بيانات صحفية. وإضافة إلى ذلك، وضماناً لنشر النتائج المذكورة على أوسع نطاق ممكن، أعدت الأمانة ثلاث نشرات موجزة عن الاستثمار حملت العناوين التالية: "الاستثمار الأجنبي المباشر الآخذ في النمو والموجَّه إلى الصين: الوقائع الكامنة وراء الأرقام"، و"ارتفع مجدداً الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعاً حاداً في عام ٢٠٠٦"، و"الاستقرار واليد العاملة الماهرة والبنى التحتية تتفوق على العوامل الموقعية لدى فروع الشركات الأجنبية".

**التوصية**

*"ينبغي للأونكتاد أيضاً أن يواصل عمله التحليلي بشأن العوامل المتعددة اللازمة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والإفادة منه، وذلك بوسائل منها عمله بشأن تقرير الاستثمار العالمي، وينبغي له، في حدود الولاية المسندة إليه، أن يساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على صياغة وتنفيذ سياسات تفضي إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والإفادة منه"*. (TD/B/COM.2/78، الفقرة ٢)

**الإجراء**

٦- واصلت الأمانة تطوير السلسلة التي وضعتها عن الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، والتي تسعى من خلالها إلى تحديد وتحليل ما للمسائل المتصلة بالاستثمار من آثار في التنمية، وإلى تحديد السبل والوسائل الكفيلة بجني الحد الأقصى من المنافع التي يمكن جنيها من الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه صوب البلدان النامية كافة. واستناداً إلى العمل المنجز في *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٣*، الذي تناول التفاعل بين السياسات الوطنية والدولية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، أعد الأونكتاد دراسة عن "إزالة تدابير الاستثمار ذات الصلة بالتجارة" (تريمز): تجربة بلدان نامية مختارة". ونُشرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ دراسة عنوانها *"عالم كبريات الشركات عبر الوطنية"* تُعدِّد وتُحلِّل الاتجاهات ماضياً وحاضراً في درجة تدويل كبريات الشركات عبر الوطنية والشركات عبر الوطنية لدى الاقتصادات النامية. وفي إطار السلسلة ذاتها ("دراسات راهنة عن الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية")، أعد الأونكتاد دراستين عن "الاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة والبلدان النامية" و"عودة إلى بحث الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية: منظوراته ومسائله السياساتية".

**التوصية**

*"ترحب اللجنة بالاتجاه الآخذ في الازدياد في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وهو انطلاق الاستثمار الأجنبي المباشر منها إلى الخارج، هذا الاتجاه الذي ينبغي تشجيعه من خلال زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وينبغي للأونكتاد أن يواصل دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب وتأثيره، وأن ييسّر تبادل الخبرات"*. (TD/B/COM.2/78، الفقرة ٣)

**الإجراء**

٧- نظم الأونكتاد اجتماع خبراء مخصصاً لبحث ما يترتب على الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب من آثار في التنمية، عقد يومي ١٧ و١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وتناول فيه الخبراء استراتيجيات البلدان النامية المتعلقة بشركاتها عبر الوطنية وما يترتب عليها من آثار في بلدان المنشَإِ والبلدان المضيفة.

٨- وقام الأونكتاد، بناءً على بحث قُدم في *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٦*، بنشر دراسة عنوانها *"الاستثمار الأجنبي المباشر الموجَّه من آسيا إلى أفريقيا: صوب حقبة جديدة من التعاون فيما بين البلدان النامية"* (بالإنكليزية فقط)، تهدف إلى تحسين تفهم فرص زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر لآسيا في أفريقيا، والقيود التي تحد من هذا الاستثمار، والخطوات الواجب اتخاذها لزيادته، وتقترح تدابير محددة لتعزيز التعاون الإنمائي بين الإقليمين.

كما تناول *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٧* مسألة الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب، مسلطاً الضوء على ما تشهده الشركات عبر الوطنية لدى الاقتصادات النامية من نهضة في مجال الصناعات الاستخراجية.

٩- كما أجرى الأونكتاد بحوثاً في تجارب بلدان نامية مختارة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر منها إلى الخارج، وعرض ما خلص إليه من نتائج في هذا الشأن في تقرير عنوانه *"لاعبون عالميون من الأسواق الناشئة: تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات التجارية عن طريق الاستثمار المتجه إلى الخارج"* (بالإنكليزية فقط). ويبحث هذا المنشور في الأسباب التي تحدو بشركات البلدان النامية بالاستثمار في الخارج بشكل متزايد، وفي ما يترتب على هذا الاتجاه من آثار في قدرة المؤسسات التجارية على المنافسة، وفي البيئة السياساتية والخيارات السياساتية التي تعمل على إضفاء طابع دولي على المؤسسات التجارية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج.

١٠- وفي مجال المساعدة التقنية، وتعزيزاً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، عمد الأونكتاد، في سياق شراكات "الاستثمار من أجل التنمية"، إلى توطيد صلاته مع مجلس الكمنولث للأعمال التجارية بغية حشد الاستثمار في البلدان النامية، وبخاصة الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب. وأسفر هذا المسعى عن تنظيم محفل الأعمال التجارية فيما بين الصين والهند والبرازيل وأفريقيا، الذي أقيم في كيب تاون بجنوب أفريقيا في نيسان/أبريل ٢٠٠٧. كما طوَّر الأونكتاد شراكاته مع مجلس الأعمال التجارية الصيني - الأفريقي، الذي يعمل على ترويج أفريقيا كوجهة للمستثمرين الصينيين.

١١- ومتابعةً لأعمال اجتماع الخبراء المعني بالاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا والقدرة التنافسية، الذي عقد على هامش الدورة الحادية عشرة للجنة، قام الأونكتاد، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومركز التجارة الدولية، بتنظيم المؤتمر الأول لإحياء ذكرى سانجايا لال والمعني بالتعاون بين الهند وأفريقيا في مجالات الصناعة والتجارة والاستثمار (نيودلهي، ١٠-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧). وكان الغرض من المؤتمر زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال السياسة الصناعية بين الهند وعدد من البلدان الأفريقية. وعلى نسق مماثل، نظم الأونكتاد حلقة دراسية سياساتية رفيعة المستوى بشأن "تعزيز التكامل فيما بين بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان): الفعاليات الإقليمية وإضفاء طابع إقليمي على المؤسسات التجارية" (بانكوك، ١٨-١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧)، ضمت ما يزيد عن ٩٠ من كبار الموظفين التنفيذيين وواضعي السياسات من البلدان العشرة الأعضاء في آسيان.

**التوصية**

*"ينبغي للأونكتاد، في ضوء مداولات اللجنة، أن يواصل دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات، كالسياحة والهياكل الأساسية، فضلاً عن دراسة الاتجاهات التي ظهرت مؤخراً في السياسات الوطنية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر"*. (TD/B/COM.2/78، الفقرة ٤)

**الإجراء**

١٢- أعد الأونكتاد نشرة بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة والبلدان النامية". والنتائج الرئيسية التي خلُص إليها الأونكتاد في عمله بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر في السياحة قدمها في اجتماع يعقده كل سنتين

الاتحاد الأفريقي للبحوث الاقتصادية، عقد في نيروبي بكينيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، كما قدمها في مؤتمر PROFIT للاستثمار السياحي، الذي عقد في كمبالا بأوغندا في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وفي اجتماع لمنظمة السياحة العالمية بشأن "إدارة الوجهات السياحية: تعزيز القدرة التنافسية للوجهات السياحية الأفريقية"، عقد في زامبيا في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وفي سياق البحوث المشتركة التي يضطلع بها الأونكتاد والمركز الدولي للبحوث الإنمائية، ثمة دراسات حالات عن الاستثمار الأجنبي المباشر في السياحة في بلدان شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي من المقرر صدورها في مطلع عام ٢٠٠٨، كما عقدت في أوغندا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ الحلقة التدريبية الأولى في سلسلة من الحلقات التدريبية بشأن السياسات الوطنية. وبدأت في السنغال في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ مرحلة ثالثة من العمل، بشأن بلدان غرب أفريقيا.

١٣- وسيركز *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٨* على الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية في مجال البنى التحتية. ونُظم، على سبيل الإعداد للتقرير، اجتماع لشحذ أذهان الخبراء بشأن هذا الموضوع (٢٤-٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧).

**التوصية**

*"تنوِّه اللجنة باستنتاجات وتوصيات اجتماع الخبراء المعني بالاستثمار الأجنبي المباشر في الموارد الطبيعية، التي تبرز الدور الحاسم للصناعات الاستخراجية في العديد من الاقتصادات النامية وتزايد إشراك الشركات عبر الوطنية في تلك الصناعات. وينبغي للأونكتاد مواصلة دراسة وعرض الخبرات الجديدة بهذا الخصوص، لا سيما تأثيرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المضيفة"*. (TD/B/COM.2/78، الفقرة ٤)

**الإجراء**

١٤- عقدت، في معرض الإعداد لصدور *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٧*، اجتماعات إقليمية عديدة بغية تجميع آراء الخبراء بشأن أنشطة الشركات عبر الوطنية في الصناعات الاستخراجية وما لهذه الأنشطة من أثر في التنمية. وشملت الاجتماعات حلقات تدريبية إقليمية وجلسات عصف ذهني (عقدت في أمريكا اللاتينية يومي ٢٧ و١٨ آذار/مارس ٢٠٠٧، وفي أفريقيا يومي ١٦ و١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، وفي آسيا يوم ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٧). وتعكف الأمانة على إعداد نشرة بعنوان "عودة إلى بحث الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية: منظوراته ومسائله السياساتية"، ستتضمن دراسات حالات عن الصناعات الاستخراجية. وعُرضت النتائج التي خلُص إليها *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٧* على هيئات دولية أساسية، من قبيل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية (أوسلو، ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧) وعملية كيمبرلي (جنيف، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧)، وعلى الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان (برلين ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧).

١٥- وعقد الأونكتاد حلقة تدريبية بشأن الإبلاغ المالي والشفافية في الصناعات الاستخراجية (جنيف، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧)، تناولت مسائل المحاسبة التقنية المتصلة بتحسين إمكانية المقارنة بين التقارير المالية في

الصناعات الاستخراجية وتدارست بشأن ما يمكن اتخاذه من إجراءات في سبيل النهوض بإمكانية المقارنة بين التقارير المالية وزيادة الشفافية في الصناعات الاستخراجية.

**التوصية**

*"إن اللجنة، إذ تشدِّد على الدور الحاسم للقيام في الوقت المناسب بتقديم المعلومات ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات عبر الوطنية، تعرب عن تقديرها للدعم الذي يقدمه الأونكتاد لمساعدة البلدان النامية على تحسين عمليتي جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في مجال تقييم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية. وبإمكان الأونكتاد أن يكثِّف مساعدته التقنية، إما من صناديقه الائتمانية على أساس الطلب والاحتياجات أو كنتيجة لتحديد البلد المستفيد لهذه الاحتياجات، كجزء من خطته الوطنية للتنمية أو ورقة استراتيجيته للحد من الفقر، وحيثما يكون البلد المستفيد قد حدَّد الأونكتاد بوصفه وكالته المفضَّلة للإشراف على التنفيذ"*. (TD/B/COM.2/78، الفقرة ٥)

**الإجراء**

١٦- كثف الأونكتاد أنشطته في مجال التعاون التقني الرامية إلى بناء القدرات المؤساستية على جمع وتوليف الإحصاءات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وما يتصل بذلك من معلومات، وكذلك أنشطته في مجال التعاون التقني الرامية إلى تعزيز التعاون الإقليمي فيما بين المؤسسات ذات الصلة من أجل المواءمة بين البيانات. كما قام الأونكتاد، بالتعاون مع السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (كوميسا)، بتنظيم حلقة تدريبية بشأن المعايير المنهجية لتجميع الاحصاءات عن الاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات عبر الوطنية (لوساكا، ٥-٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧). واتُفق في الحلقة التدريبية على إنشاء فرقة عمل مشتركة بين السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (كوميسا) والشركات عبر الوطنية لتحليل احصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف وضع نظام متساوق لجمع احصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات عبر الوطنية في الإقليم ولتحليل هذه الاحصاءات والإبلاغ عنها استناداً إلى معايير دولية بغية تقدير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ودعم عمليتي وضع السياسات وتحقيق التكامل الإقليمي.

١٧- وواصل الأونكتاد مساعدة دوله الأعضاء على تقييم أداء استثماراتها الأجنبية المباشرة بوضعها ونشرها بيانات عن الاستثمار الأجنبي المباشر وعن أنشطة الشركات عبر الوطنية فيها. وسيصدر *دليل الاستثمار العالمي: أفريقيا* أثناء انعقاد الدورة الثانية عشرة للأونكتاد. كما واصلت الأمانة تضمين موقعها أحدث ما استجد من احصاءات عن الاستثمار الأجنبي المباشر (www.unctad.org/fdistatistics)، وهو يحوي معلومات عن ١١٢ بلداً، وصحائف وقائع عن ١٨٨ بلداً، وصحائف بيانات عنوانها "الاستثمار الأجنبي المباشر بإيجاز" عن ٨٠ بلداً.

**التوصية**

*"تنوِّه اللجنة كذلك أنه ينبغي للأونكتاد أن يواصل العمل في الجوانب التجارية والإنمائية للمسؤولية الاجتماعية للشركات من حيث صلة هذه المسؤولية بجميع الشركات عبر الوطنية"*. (TD/B/COM.2/78، الفقرة ٥)

**الإجراء**

١٨- نظم الأونكتاد اجتماعاً استشارياً متعدد أصحاب المصلحة (جنيف، ١٥-١٦ آذار/مارس ٢٠٠٧) لمناقشة توجيهات الأونكتاد بشأن المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ فيما يتعلق بمؤشرات المسؤولية الاجتماعية للشركات في التقارير السنوية. وتباحث المشاركون بشأن التوجه الأدائي والبعد الإنمائي للمؤشرات المذكورة، واستعرضوا منهجيات الإبلاغ الواجب الأخذ بها في تلك المؤشرات فيما يتعلق بالإسهام في التنمية الاقتصادية، ونظروا في ما استجد من مؤشرات. كما استمر العمل على وضع قاعدة بيانات الأمانة بشأن ما تقدمه الشركات من مساهمات إيجابية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية المضيفة.

١٩- كما ساهم الأونكتاد في عملية صياغة إطار الإبلاغ الإداري عن "أثر القياس"، الذي يعكف على وضعه مجلس الأعمال التجارية العالمي المعني بالتنمية المستدامة. وما برح الأونكتاد يسهم في عمل الفريق العامل المعني بالمسؤولية الاجتماعية، الذي أنشأته المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، مسهماً بذلك في صياغة مشروع المعيار ISO 26000 المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية.

٢٠- إن *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٧*، قد أبرز المسؤولية الاجتماعية لإنخراط الشركات عبر الوطنية في الصناعات الاستخراجية، حيث أكد أن الشركات كافةً - الكبيرة منها والصغيرة، والخاصة والتابعة للدولة، والمنتمية للبلدان المتقدمة والبلدان النامية - يلزمها تنمية قدراتها على معالجة القضايا المتصلة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.

**التوصية**

*"تنوِّه اللجنة كذلك بتقرير اجتماع الخبراء المعني ببناء القدرات الإنتاجية. ويؤدي الاستثمار دوراً هاماً في هذا المجال. وينبغي لمبادرة "المعونة مقابل التجارة" أن تنظر نظرة إيجابية إلى الأخذ بالاستثمار المتصل بالتجارة وتطوير المشاريع بوصفهما عنصرين هامين، لا سيما فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم"*. (TD/B/COM.2/78، الفقرة ٦)

**الإجراء**

٢١- واصل الأونكتاد تعزيز عمله في مجال تنمية المؤسسات التجارية، مع التشديد بوجه خاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. فقد نظم في تموز/يوليه ٢٠٠٧، اجتماع طاولة مستديرة رفيع المستوى موضوعه "التقليل من الفقر: كيف يمكن تحقيقه عن طريق تنظيم المشاريع"، عُقد بالتزامن مع الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٧ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وشدد المشاركون في الاجتماع على الصلة الوثيقة بين تطوير المشاريع والعمل الحر والتقليل من الفقر، وعلى ضرورة إشراك البلدان النامية في النظام التجاري العالمي عن طريق بناء طاقاتها الإنتاجية والتشجيع على إقامة المشاريع. ونوه المشاركون أنه يلزم لبلدان أفريقيا بوجه خاص أن تعمل على إيجاد وتطوير كادر من المقاولين لديها يكونون قادرين على استغلال ما تتيحه العولمة من فرص. وأقروا بما يقدمه برنامج تطوير المشاريع (إمبريتيك) من مساهمة هامة في هذا الشأن.

٢٢- وعقد في جنيف يومي ١٨ و١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ اجتماع خبراء بشأن زيادة مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل القيم العالمية. وكان المرجع الرئيسي لهذا الاجتماع مشروع بحوث مشتركة بين الأونكتاد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وجامعة فريبورغ، عنوانه "تعزيز دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل القيم العالمية"، موّلته حكومة سويسرا من خلال شبكة جنيف الأكاديمية الدولية. وخلص الاجتماع إلى أن إيجاد بيئة مؤاتية للأعمال التجارية هو شرط أساسي هام، وإن لم يكن الوحيد، من أجل الاندماج في سلاسل القيم العالمية. وينبغي العمل على تحسين قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على استيفاء المعايير الدولية، وزيادة الروابط، والابتكار، والارتقاء بالسوية، من خلال برامج تساعد على إدماج مورِّدي البلدان النامية الأدنى مستوىً في سلاسل القيم العالمية والإقليمية.

**التوصية**

"*ينبغي للأونكتاد أن يستخلص في أعماله التحليلية دروساً من التجارب الناجحة في نقل التكنولوجيا ونشرها عبر قنوات الاستثمار الأجنبي المباشر وغيرها من القنوات. كما ينبغي له أن يدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، للاستجابة للتغيّرات التكنولوجية، وأن يحدد أفضل الممارسات في نقل التكنولوجيا، وأن يُقَيِّم فعالية السياسات الرامية إلى بناء القدرات المحلية بناءً مبتكراً*".
(TD/B/COM.2/78، الفقرة ٧)

**الإجراء**

٢٣- قام الأونكتاد، في سياق برنامج عمله بشأن نقل التكنولوجيا وبشأن الملكية الفكرية، وبالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، بإعداد دراسة عن دور حقوق الملكية الفكرية في نقل التكنولوجيا في سياق اتفاقية التنوع البيولوجي. وهو يعكف على إعداد منشور سيدرس الاتجاهات في النقل الدولي للتكنولوجيا دراسة مفصلة.

٢٤- وواصل الأونكتاد تنفيذ مشروعه الرامي إلى تنمية قدرة بلدان نامية مختارة على تحسين طاقاتها الإنتاجية والتوريدية للأدوية الأساسية. وعقد في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ اجتماعاً متعدد أصحاب المصلحة عنوانه "تعبئة الموارد وتسخير المعارف لأغراض التنمية: الاستثمار والإنتاج المحلي للأدوية الأساسية"، لبحث سبل زيادة القدرات المحلية للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً في قطاع المستحضرات الصيدلانية، بما في ذلك سبيلا الاستثمار والتجارة. ونظر المشاركون في النهوج الإبداعية التي يمكن اتباعها في استغلال أوجه المرونة في جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (تريبس)، وتدارسوا الأهداف الإنمائية لمختلف النهوج الوطنية وجدوى اتباع هذه النهوج. وتم التعريف في الاجتماع *بدليل الأونكتاد المرجعي لاستخدام حقوق الملكية الفكرية من أجل تنشيط إنتاج المستحضرات الصيدلانية في البلدان النامية*. ومن بين الأنشطة الأخرى التي نفذت في هذا المجال تنظيم حلقة دراسية عنوانها "تنمية الطاقة الإنتاجية والتوريدية المحلية في قطاع المستحضرات الصيدلانية. دور حقوق الملكية الفكرية" (إثيوبيا، آذار/مارس ٢٠٠٧). وكان الغرض من هذه التظاهرة تعريف أصحاب المصلحة من إثيوبيا وبوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا بكامل نطاق أدوات الملكية الفكرية المتاحة للتشجيع على تنمية الطاقة الإنتاجية والتوريدية المحلية في قطاع المستحضرات الصيدلانية.

٢٥- وقام الأونكتاد، في المحفل الاقتصادي العالمي بشأن أفريقيا، بتنظيم دورة عن "الاستثمار من أجل النجاح: التكنولوجيا، والبحث والاستحداث، ونقل التكنولوجيا"، ركزت على السياسات والاستراتيجيات التي يمكن للحكومات في الإقليم أن تعتمدها لاجتذاب الاستثمار القائم على التكنولوجيا وتحسين أثره.

٢٦- وواصل الأونكتاد عمله على إعداد استعراضه لسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار لأنغولا. وثمة استعراضات مماثلة تتعلق بغانا وموريتانيا وموريشيوس، هي في مراحل شتى من الإعداد، الذي يجري بتعاون وثيق مع مكتب العلم والتكنولوجيا التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، ومع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والبنك الدولي.

**التوصية**

*"إن اللجنة، إذ تسلِّم بتزايد انتشار اتفاقات الاستثمار الدولية وما ينتج عن ذلك من تعقيد يواجه البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في صنع السياسات الاستثمارية وتنفيذها على مختلف الأصعدة، توافق على أن يكون الأونكتاد جهةَ التنسيق الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة في مجال تناول المسائل ذات الصلة باتفاقات الاستثمار الدولية، وأن يظلّ هو المحفلَ لتحسين فهم المسائل ذات الصلة باتفاقات الاستثمار الدولية وبُعدها الإنمائي، بما في ذلك مسائل تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، التي تشمل جميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية. ولا بد من إيلاء عناية خاصة في مجال العمل هذا لاحتياجات أقل البلدان نمواً"*. (TD/B/COM.2/78، الفقرة ٨)

**الإجراء**

٢٧- واصل الأونكتاد توفير محفل من أجل تفهُّم المسائل المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية وبُعدها الإنمائي تفهماً أفضل. فقد عقد في جنيف (٢٨-٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧) اجتماع خبراء بشأن الآثار الإنمائية المترتبة على عملية وضع قواعد ناظمة للاستثمار الدولي. ونوقشت في الاجتماع ثلاثة تحديات ناجمة عن سرعة انتشار اتفاقات الاستثمار الدولية وعن تزايد تعقيد هذه الاتفاقات وتزايد تنوعها، وهي: التشجيع على تحقيق الاتساق في السياسات، وإقامة توازن بين المصالح العامة والمصالح الخاصة، والنهوض بالبعد الإنمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية لصالح البلدان النامية.

٢٨- واستمر العمل على وضع سلسلة "الجيل الثاني" من المنشورات المتعلقة بتسخير سياسات الاستثمار الدولي لأغراض التنمية، وذلك بوضع الصيغة النهائية للمنشورات المعنونة "وضع قواعد الاستثمار الدولي: استعراض المنجزات والتحديات، والسبيل قدماً"، و"أحكام ترويج الاستثمار في اتفاقات الاستثمار الدولية" و"تحديد العناصر الأساسية في اتفاقات الاستثمار في إقليم منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (أيبك)". وجرى بحث البعد الإنمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية بقدر أكبر من التفصيل في عدد خاص من *مِرصَد اتفاقات الاستثمار الدولية*، بينما تناولت أعداد أخرى منه أحكام الملكية الفكرية وما حدث مؤخراً من تطورات في اتفاقات الاستثمار الدولية. كما أصدرت الأمانة منشوراً بعنوان *معاهدات الاستثمار الثنائية، ١٩٩٥-٢٠٠٦: الاتجاهات في عملية وضع القواعد الناظمة للاستثمار*. ويتضمن المنشور ما استجد من معلومات منذ صدور دراسة سابقة في

هذا الشأن. ويبيِّن ما ظهر منذ عام ١٩٩٨ من اتجاهات في القواعد الناظمة لكل من العناصر التي تتناولها عادة معاهدات الاستثمار الثنائية. وتشرح الدراسة المسائل المستجدة في ما أبرم مؤخراً من معاهدات من هذا القبيل وما ترتب عليها من آثار لدى البلدان النامية. وثمة دراسة أخرى عنوانها *تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول وما يترتب على ذلك من آثار في عملية وضع القواعد الناظمة للاستثمار*، تدرس ما أُجري من تغييرات في الممارسات المتبعة مؤخراً في مجال المعاهدات، لمراعاة ما صدر من قرارات تحكيمية في هذا الشأن، وتُحلِّل ما يترتب على هذه التغييرات من آثار بالنسبة للبلدان النامية.

٢٩- وما زال الأونكتاد المصدرَ الرئيسي للمعلومات عن اتفاقات الاستثمار الدولية. وثمة عدد من الأدوات تم تطويرها أو الإبقاء عليها، من بينها قاعدة بيانات جديدة عن إجراءات تسوية المنازعات استناداً إلى أحكام المعاهدات (قوامها ٢٧٧ قضية، منها ما تم الفصل فيها ومنها ما لا يزال قيد النظر)، وقاعدة البيانات الإلكترونية المتعلقة باتفاقات الاستثمار الثنائية (وتتضمن ما يزيد عن ٩٠٠ ١ نص)، وقائمة بالبلدان التي أبرمت فيما بينها معاهدات استثمار ثنائية، *والخلاصة الوافية للصكوك الدولية المتعلقة بالاستثمار*. كما أن الشبكة الإلكترونية من الخبراء في اتفاقات الاستثمار الدولية، التي تتيح نشر المعلومات ومناقشة المسائل الأساسية التي تهم الأوساط المعنية بهذه الاتفاقات، قد باتت تضم ما يزيد عن ٦٥٠ عضواً.

**التوصية**

*"تطلب اللجنة إلى الأونكتاد تكثيف جهوده في بناء القدرات الذي يُحرِّكه الطلب القائم على احتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وذلك لبلوغ أقصى مساهمة يمكن أن تقدمها اتفاقات الاستثمار الدولية في مجال التنمية"* . (TD/B/COM.2/78، الفقرة ٨)

**الإجراء**

٣٠- واصل الأونكتاد بذل جهوده الرامية إلى بناء القدرات في مجال تسخير اتفاقات الاستثمار الدولية لأغراض التنمية. وعقد العديد من الدورات التدريبية الإقليمية: بشأن التفاوض على اتفاقات الاستثمار الدولية، من أجل بلدان أفريقيا الناطقة بالفرنسية (جنيف، ٢٤ كانون الثاني/يناير - ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧)؛ وبشأن اتفاقات الاستثمار الدولية والمنازعات الاستثمارية، من أجل بلدان أوروبا الشرقية وجنوب أوروبا وآسيا الوسطى (مينسك، ١٦-٢٥ تموز/يوليه)، ومن أجل أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي (عمان، ٢٨-٣١ تشرين الأول/أكتوبر)؛ وبشأن إدارة المنازعات الاستثمارية، من أجل بلدان أمريكا اللاتينية (مونتيفيديو، ٢١-٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر). وسبقت معظم الدورات دورة تَعَلُّم عن بُعد بشأن قضايا اتفاقات الاستثمار الدولية الأساسية نظمت بالتعاون مع برنامج التدريب التجاري (ترينفورتريد). كما شملت أنشطة المساعدة التقنية الإقليمية حلقات دراسية وتدريبية نظمت بالتعاون مع منظمات إقليمية. ونظم الأونكتاد مؤتمراً عن "تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول: القضايا والتحديات التي تواجه بلدان أمريكا اللاتينية ومستثمريها" (واشنطن، ١١-١٢ تشرين الأول/أكتوبر) بالتعاون مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومنظمة الدول الأمريكية، وجامعة كولَمبيا، ومركز الاقتصادات الصغيرة والتجارة والاستثمار الصغيرين (كوستاريكا). وبناء على طلب البلدان المعنية، قدمت مساعدة تقنية مخصصة الأغراض إلى البلدان التالية: إندونيسيا، في حلقة دراسية متقدمة نظمت من أجل موظفين

إندونيسيين وتناولت اتفاقات الاستثمار الدولية (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧)؛ وبيرو، في حلقة دراسية عن تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول (أيار/مايو ٢٠٠٧)؛ والجمهورية الدومينيكية، في حلقتين دراسيتين لبناء القدرات تناولتا اتفاقات الاستثمار الدولية وتسوية المنازعات الاستثمارية (أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠٠٧)؛ والجمهورية العربية السورية، بإعداد دراسة عن الإطارين السوري والدولي للاستثمار، وبحلقة تدريبية عقدت لاحقاً في دمشق لمناقشة النتائج والتوصيات (آذار/مارس ٢٠٠٧)؛ ومصر، في حلقة تدريبية عن النموذج المصري لاتفاقات الاستثمار الثنائية (شباط/فبراير ٢٠٠٧). كما قُدمت خدمات استشارية بناء على طلب حكومات جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والعراق وقطر ومصر.

٣١- وخلص تقييم عام ٢٠٠٧ الخارجي المتعمق لخدمات الأونكتاد الاستشارية بشأن الاستثمار إلى أن العمل الاستشاري في مجال اتفاقات الاستثمار الدولية هو "التدخل الأهم والأكثر صلاحية وكفاءة وفعالية من بين تدخلات الأونكتاد في مجال الاستثمار" (TD/B/WP/196، الفقرة ٣١)[(١)].

**التوصية**

*"توصي اللجنة الدول الأعضاء بالنظر في إمكانية إنشاء فريق خبراء دائم يرعى زيادة فهم المسائل المعقّدة ذات الصلة باتفاقات الاستثمار الدولية وآثارها في التنمية. وأما القرار المتعلق بفريق الخبراء الدائم فيجب أن يُتَّخذ على مستوى مجلس التجارة والتنمية"*. (TD/B/COM.2/78، الفقرة ٩)

**الإجراء**

٣٢- اعتمد مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية الحادية والأربعين توصية لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك، وبحث مسألة إنشاء فريق خبراء دائم يُعنى باتفاقات الاستثمار الدولية. وارتأى العديد من الدول الأعضاء مناقشة هذه المسألة في الدورة الثانية عشرة للأونكتاد.

**التوصية**

*"تحيط اللجنة علماً مع التقدير باستعراض سياسة الاستثمار في كل من زامبيا والمغرب، وبتقرير متابعة التنفيذ الخاص باستعراض سياسة الاستثمار في أوغندا. وتعتبر عمليات استعراض سياسة الاستثمار أداة*

---

(١) ثم يخلص التقييم إلى ما يلي: "تؤدي الخدمات الاستشارية في مجال اتفاقات الاستثمار الدولية وظيفة تتسم بالأهمية والصلاحية في مجال البحوث الاستشارية التقنية ومجال تقديم المساعدة التقنية. وهي تشكل جزءاً من برنامج فريد قائم بذاته يُعنى بالجوانب الدولية لسياسة الاستثمار التي تشمل أيضاً أنشطة بحوث وتدريب وأنشطة حكومية دولية. وعلى ضوء الصلاحية المثبتة لهذا البرنامج بالنسبة للبلدان المستفيدة، فإنه ينبغي أن يشكل عنصراً أساسياً من عناصر الخدمات الاستشارية التي يقدمها الأونكتاد في مجال الاستثمار. وينبغي، في الواقع، زيادة تعزيز العمل الذي يضطلع به الأونكتاد في هذا الصدد" (الفقرة ٣٣). وفي وقت لاحق، أحاطت الفرقة العاملة علماً مع الارتياح، في الاستنتاجات المتفق عليها في دورتها التاسعة والأربعين، بأنه، "على وجه الإجمال، كان برنامج الخدمات الاستشارية في مجال الاستثمار وثيقَ الصلة بالموضوع، وكان له وقع، وقدم بكفاءة وفعالية" (TD/B/WP/198/Rev.1، الفصل الأول، الفرع باء - ١، الفقرة ٢).

*قيِّمة تستخدمها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تحسين بيئة الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء"*. (TD/B/COM.2/78، الفقرة ١٠)

**الإجراء**

٣٣- أعدت الأمانة استعراضات لسياسة الاستثمار لدى الجمهورية الدومينيكية وفييت نام. ونُظمت لهذا الغرض حلقات تدريبية وطنية. ونُظمت أنشطة متابعة لاستعراضات السياسة الاستثمارية لدى بنن ورواندا وغانا. ويجري العمل حالياً على وضع الصيغة النهائية لاستعراض السياسة الاستثمارية لكل من موريتانيا ونيجيريا، مما سيجعل مجموع عدد استعراضات السياسة الاستثمارية ٢٤ استعراضاً، من بينها ١٦ استعراضاً للسياسات الاستثمارية لبلدان أفريقية.

٣٤- وحظيت عملية استعراض السياسات الاستثمارية باعتراف دولي في مؤتمر قمة مجموعة الدول الثمانية لعام ٢٠٠٧، الذي أصدر إعلاناً عن النمو والمسؤولية في الاقتصاد العالمي، أعرب فيه عن تأييده لاستعراضات السياسة الاستثمارية "بوصفها آليات قَيِّمة لتكوين تفهم مشترك للمناخات الاستثمارية الصحية في الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية". ودعت مجموعة الثمانية الأونكتاد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن تعملا معاً على إشراك البلدان الصناعية والاقتصادات الناشئة والبلدان النامية في عملية وضع الممارسات الفضلى الكفيلة بإيجاد البيئة المؤسساتية المفضية إلى زيادة الاستثمار الأجنبي والتنمية المستدامة، مضيفة أنه ينبغي لهذه العملية أن تكون وثيقة الارتباط بالدورة الثانية عشرة للأونكتاد.

٣٥- ونظمت الأمانة اجتماع خبراء للمقارنة بين أفضل الممارسات الكفيلة بإيجاد بيئة مفضية إلى جني أقصى قدر من المنافع الإنمائية، وإلى تحقيق أقصى قدر من النمو الاقتصادي والاستثمار في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية (جنيف، ٢٤-٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧). وأعدت الأمانة مذكرة من أجل الاجتماع، اقترحت فيها إطاراً ومنهجية لتبادل ونشر أفضل الممارسات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر ومساهمته في التنمية، كما اقترحت فيها إعداد سلسلة من دراسات الحالات بشأن أفضل الممارسات (TD/B/COM.2/EM.22/2). وناقش الخبراء النهج المقترح اتباعه لاختيار ومعالجة دراسات الحالات، وأمثلة على أفضل الممارسات، ووسائل نشر النتائج، وأنشطة المتابعة المناسبة. ويجري حالياً إعداد دراسات عن أفضل الممارسات لدى إستونيا وجامايكا.

**التوصية**

*"تطلب اللجنة إلى الأمانة تعزيز جهودها لضمان أن تشكِّل الاحتياجات والأولويات الإنمائية للبلدان موضع الاستعراض جزءاً لا يتجزأ من استعراض سياسة الاستثمار وآلية متابعتها. وتشدِّد اللجنة على أهمية تقديم المساعدة في الوقت المناسب من أجل المتابعة في تنفيذ التوصيات، بحيث تشمل هذه المساعدة بناء القدرات وتيسير الاستثمار. وتحيط اللجنة علماً بالطلبات قيد النظر لاستعراض سياسات الاستثمار وما يتصل بها من مساعدة تقنية، وتدعو الشركاء في التنمية إلى تمكين الأونكتاد من الاستجابة لتلك الطلبات. وتوصي اللجنة*

*بأن تتخذ المناقشة الحكومية الدولية لاستعراض سياسة الاستثمار شكل تبادل للخبرات أكثر تفاعلية. وتدعو اللجنة الأمانة إلى التقدم باقتراح تحقيقاً لهذه الغاية"* . (TD/B/COM.2/78، الفقرة ١٠)

**الإجراء**

٣٦- بذلت الأمانة قصارى جهدها في سبيل إدراج استعراض السياسة الاستثمارية لبلد ما في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لذلك البلد وفي مجمل إطار المساعدة الإنمائية المقدمة من جماعة المانحين. فعلى سبيل المثال، ساعدت الأمانة كلاً من جزر القمر وكمبوديا على صياغة فصلها المتعلق بالاستثمار في سياق الإطار المتكامل لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً.

٣٧- وضماناً للمساعدة في الوقت المناسب على وضع التوصيات موضع التنفيذ، ما انفكت الأمانة عاكفة على تحسين عملية إجراء استعراضات السياسة الاستثمارية، وعلى توعية جماعة المانحين بأهمية رصد المبالغ المالية اللازمة منذ بدء العملية، وعلى الجمع بين أعمال المتابعة ومشاريع التعاون التقني القائمة، وبخاصة برنامج الحكم السديد في ترويج الاستثمار. وقد أتاح هذا الأمر إمكانية تقديم مساعدة فورية للجمهورية الدومينيكية. كما واصلت الأمانة تقديم المساعدة على سبيل المتابعة إلى كل من: بنن، بإنشاء نظام لتعقب المستثمرين وإقامة تدريب جامع متنوع؛ ورواندا، حيث قدمت الأمانة دورة تدريبية بشأن مواثيق العملاء وصممت برنامجاً لاجتذاب المهارات؛ وزامبيا، حيث نظمت الأمانة منتدى للمستثمرين تناولت فيه تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والمستحضرات الصيدلانية؛ وكينيا، حيث ساعدت الأمانة وكالة ترويج الاستثمار في عملها على زيادة مناصرة سياسات الاستثمار؛ والمغرب، حيث ساعدته على إنشاء وكالة لترويج الاستثمار، وعلى تدريب موظفيه الدبلوماسيين في مجال ترويج الاستثمار، وعلى إرساء نظام إلكتروني لتنظيم الاستثمار.

٣٨- وإن سلسلة الكتب الزرقاء عن ترويج الاستثمار وتيسيره، التي أعدت بالتعاون مع مصرف اليابان للتعاون الدولي، تسهم أيضاً في تقديم ردود آنية على الطلبات الموجهة من البلدان المهتمة. وقد أُعد كتاب أزرق أُرسل إلى زامبيا في عام ٢٠٠٧، ويجري إعداد كتاب من أجل نيجيريا.

**التوصية**

*"تنوِّه اللجنة بتقرير اجتماع الخبراء المخصص لمناصرة السياسات، وتدعو الأونكتاد إلى الاستجابة لطلبات المساعدة التقنية في هذا المجال"* . (TD/B/COM.2/78، الفقرة ١١)

**الإجراء**

٣٩- أصدر الأونكتاد في عام ٢٠٠٧ سلسلة جديدة من المنشورات بعنوان "سلسلة المشورة الاستثمارية". وستعالج هذه السلسلة وسائل متصلة بترويج الاستثمار وتيسيره وبعمل وكالات ترويج الاستثمار وغيرها من المؤسسات التي تتولى ترويج الاستثمار الأجنبي المباشر (السلسلة ألف). كما ستقدم دراسات حالات عن أفضل الممارسات في المسائل السياساتية والاستراتيجية المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية والناجمة عن التحديات القائمة والناشئة (السلسلة باء). والدراسة الأولى في هذه السلسلة كانت بعنوان: *الرعاية اللاحقة: وظيفة أساسية*

*في ترويج الاستثمار* (بالإنكليزية فقط)، وهي تؤكد ما لتقديم الرعاية اللاحقة للمستثمرين من أهمية في تحديد المجالات الأساسية في مناصرة السياسة الاستثمارية. أما الدراسة الثانية، وعنوانها *إيجاد المناخ الاستثماري: وكالة ترويج الاستثمار بوصفها أداة لمناصرة السياسة الاستثمارية* (بالإنكليزية فقط)، فهي قيد الإعداد، وستزود موظفي وكالة ترويج الاستثمار بأدوات ومبادئ توجيهية عملية فيما يتعلق بمناصرة السياسات الاستثمارية.

**التوصية**

*"أحاطت اللجنة علماً بتقرير الدورة الثالثة والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ الوارد في الوثيقة TD/B/COM.2/ISAR/35، وبالاستنتاجات المتَّفق عليها الواردة فيه، وأقرت جدول الأعمال المؤقت الذي اقترحه فريق الخبراء لدورته الرابعة والعشرين. كما تلقت تقرير الدورة السابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين المنافسة وسياساتها"*. (TD/B/COM.2/78، الفقرة ١٢)

**الإجراء**

٤٠- استعرض فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، في دورته الرابعة والعشرين، مسائل التنفيذ العملي المتصلة بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي. وأعدت الأمانة من أجل هذه الدورة دراسات حالات قطرية إضافية عن التنفيذ العملي للمعايير المذكورة، تناولت باكستان وتركيا وجنوب أفريقيا. كما أعدت مذكرة استعرضت فيها ما حدث مؤخراً من تطورات في التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، فضلاً عن موجز للنتائج الرئيسية التي خلص إليها الأونكتاد في دراسات الحالات القطرية للمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن وضع المعايير الدولية للإبلاغ المالي موضع التنفيذ العملي في كل من ألمانيا والبرازيل وجامايكا وكينيا والهند. ونُشرت النتائج الرئيسية التي خلصت إليها دراسات الحالات المذكورة، التي أعدت من أجل الدورة الثالثة والعشرين لفريق الخبراء المذكور، في ندوة عن التقريب الدولي بين معايير المحاسبة في الأسواق الناشئة والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، عقدت في بيجين في تموز/يوليه ٢٠٠٧، كما نشرت في مؤتمر دولي للمحاسبين ومراجعي الحسابات عقد في تشرين الأول/أكتوبر في ألماتي بكازاخستان.

٤١- وأعدت الأمانة في عام ٢٠٠٧ دراسة استقصائية سنوية لتقييم حالة الإبلاغ عن إدارة الشركات. وركزت الدراسة على الشروط المتعلقة بالكشف عن البيانات والمفروضة على المؤسسات المدرجة في بورصات ٢٥ من الأسواق الناشئة. وتخلص الدراسة إلى أن معظم الاقتصادات النامية والانتقالية تشترط الكشف عما يزيد عن نصف عدد البنود المدرجة في القائمة المعيارية لفريق الخبراء المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ. وناقش المشاركون في الدورة الرابعة والعشرين دراستي حالتين قطريتين عن الكشف عن البيانات المتعلقة بإدارة الشركات استخدمت فيهما القائمة المعيارية المذكورة فيما يتعلق بالممارسات الجيدة المتبعة في عمليات الكشف عن بيانات إدارة الشركات، وهما: دراسة عن حالة مصر، أعدت بالتعاون مع الجامعة الأمريكية بالقاهرة؛ ودراسة عن حالة الصين، أعدت بالتعاون مع جامعة نانكاي. وواصل الأونكتاد ترويج مفهوم إدارة الشركات بتنظيمه حلقة تدريبية إقليمية في القاهرة من أجل بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كان موضوعها "الاستثمار والإفصاح عن

المعلومات المتعلقة بإدارة الشركات" (القاهرة، ١٨-١٩ حزيران/يونيه). وركزت الحلقة على دور إدارة الشركات وشفافية الشركات بوصفه محركاً هاماً من محركات الاستثمار.

٤٢- وأقر فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، في دورته الثالثة والعشرين، بتزايد حرص مقدمي التقارير المتعلقة بمسؤولية الشركات على إعداد تقارير أكثر إيجازاً وفائدةً وتوجهاً نحو الأداء. وطُلب إلى الأمانة أن تواصل تنقيح واستكمال الإرشادات المتعلقة بنخبة من مؤشرات مسؤولية الشركات ومنهجية قياسها، بغية توفير أداة تقنية طوعية للمؤسسات. وتحقيقاً لهذه الغاية، أعدت الأمانة وثيقة عنوانها "إرشادات بشأن مؤشرات مسؤولية الشركات في التقارير السنوية" (TD/COM.2/ISAR/34)، تقدم لمحة عامة عن المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية المختارة وتقترح إرشادات مفصلة بشأن تجميع تلك المؤشرات والإبلاغ عنها. وناقش الفريق الوثيقة المذكورة في دورته الرابعة والعشرين، حيث اتفق على إعداد الإرشادات من أجل نشرها وتوزيعها على نطاق واسع لتكون أداة تقنية طوعية لدى المؤسسات.

٤٣- وأكد الفريق، في دورته الثالثة والعشرين أيضاً، ضرورة تحديث إرشاداته ذات المستوى ٣ المتعلقة بالمحاسبة والإبلاغ المالي عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتتناول الإرشادات احتياجات المحاسبة والإبلاغ الخاصة بالمؤسسات البالغة الصغر، والتي تتسم بأهمية خاصة في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وعليه، أُعدت من أجل الدورة الرابعة والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ مذكرة تتضمن تنقيحات يُقتَرح إجراؤها في إرشادات المستوى ٣ المتعلقة بالمحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ونوقشت هذه المذكرة في دورة الفريق المذكورة.

**التوصية**

*"ترحب اللجنة بالتعاون مع المنظمات الأخرى النشطة في مجال الاستثمار، ولا سيما الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار (وايبا)، وتود أن تستمر ممارسة عقد دورات مشتركة بين اللجنة والرابطة. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون توثيق التعاون بين الأونكتاد ووكالات الاستثمار سبيلاً إلى زيادة قدرة وكالات الاستثمار هذه وفعاليتها"*. (TD/B/COM.2/78، الفقرة ١٣)

**الإجراء**

٤٤- ستقوم الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار (وايبا)، أثناء الدورة الثانية عشرة الجارية، بإطلاع اللجنة على تعاونها مع الأونكتاد في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. كما ستشارك في منتدى الاستثمار العالمي، المقرر تنظيمه على هامش الدورة الثانية عشرة للأونكتاد.

٤٥- ومنذ انعقاد الدورة الأخيرة للجنة، أسفر التعاون بين الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار (وايبا) والأونكتاد عن تنظيم ثلاث حلقات تدريبية إقليمية: اثنتان بشأن رعاية المستثمرين اللاحقة، من أجل بلدان غرب آسيا (الإمارات العربية المتحدة، ٢٢-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧) وبلدان أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي (السلفادور، ٢١-٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧)؛ وواحدة بشأن استهداف المستثمرين الاستراتيجيين، من أجل وكالات تشجيع الاستثمار الأفريقية (موريشيوس، ٣-٥ تشرين الأول/أكتوبر). ونُظمت حلقة تدريبية خاصة

مشتركة بين الأونكتاد والرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار (وايبا) من أجل وكالات تشجيع الاستثمار التابعة لأقل البلدان نمواً، تناولت اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر والخيارات السياساتية (جنيف، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧)، وعقدت مباشرة بعد انعقاد اجتماع الخبراء المعني بالمقارنة بين أفضل الممارسات الرامية إلى إيجاد بيئة مفضية إلى تحقيق أقصى قدر من المنافع الإنمائية والنمو الاقتصادي والاستثمار في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (جنيف، ٢٤-٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧). كما شارك الأونكتاد في اجتماع طاولة مستديرة بشأن ترويج الاستثمار من قطاع الخدمات، نظمته الوكالة الصينية لتشجيع الاستثمار والرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار (وايبا)، في المعرض الدولي الصيني الحادي عشر للاستثمار والتجارة. كما اشتركت الأمانة مع (وايبا) والسلطات اليابانية في تنظيم جولة دراسية إلى اليابان لموظفي وكالات تشجيع الاستثمار (١١-٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧).

٤٦- وأقيمت في الدورة الحادية عشرة للأونكتاد شراكة الاستثمار من أجل التنمية، وهي تهدف إلى تلبية احتياجات البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، عن طريق إقامة علاقات تآزر مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة من القطاعين العام والخاص، ومع دوائر المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، ما يزيد من وقع وأثر ما يقوم به الأونكتاد من عمل في مجال الاستثمار ويوسع نطاقه ويجعله أكثر استدامة. وفي هذا الإطار، واصل الأونكتاد توسيع نطاق شبكته من الشراكات، بتنفيذه أنشطة مشتركة مع عدد من المنظمات، من بينها مجلس الكومنولث للأعمال التجارية، والمجلس الصيني الأفريقي للأعمال التجارية، ومصرف اليابان للتعاون الدولي، ومنظمة السياحة العالمية، والمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة، والرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار (وايبا)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومصرف التنمية الإسلامي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومنظمة الدول الأمريكية، وجامعة كولَمبيا، ورابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (أيبِك)، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، والمركز الأفريقي للإحصاء، ورابطة تكامل أمريكا اللاتينية (ألادي).

**التوصية**

*"تشدد اللجنة على المساهمة التي يمكن أن يقدمها الأونكتاد في متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، بما في ذلك توافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية"*. (TD/B/COM.2/78، الفقرة ١٤)

**الإجراء**

٤٧- أعدت الأمانة مذكرة عن الاستثمار الأجنبي المباشر والتمويل من أجل التنمية (TD/B/COM.2/80)، وهو موضوع البند الموضوعي الرئيسي المدرج في جدول أعمال اللجنة في دورتها الثانية عشرة.

٤٨- وأعد الأونكتاد مذكرة عن "التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة، وإسهامات الأونكتاد". (TD/B/54/6)، وأدار المناقشات التي دارت في إطار الحوار الرفيع المستوى المتعلق بتمويل التنمية، الذي جرى في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة.

## ثانياً – تقييم ما أنجزته اللجنة من عمل منذ انعقاد الدورة الحادية عشرة للأونكتاد

### تحليل الاستثمار (توافق آراء ساو باولو، الفقرات ٤٩-٥١)

٤٩- ينص توافق آراء ساو باولو على أنه "ينبغي للأونكتاد أن يحافظ على دوره الرائد في تحليل السياسات العامة فيما يتعلق بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية البلدان المضيفة" (الفقرة ٥١). وناقشت اللجنة في دورتها التاسعة النتائج التي خلص إليها اجتماع الخبراء المعني بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية، وطلبت إلى الأونكتاد أن يواصل عمله التحليلي بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية وتأثيرها على التنمية. ونتيجة لذلك، دأبت الأمانة تباعاً على دراسة ما للاستثمار الأجنبي المباشر من أثر في الخدمات (بما فيها السياحة)، وفي البحث والاستحداث، وفي الموارد الطبيعية. وفي عام ٢٠٠٧، شرعت الأمانة في مناقشة عن أفضل الممارسات من أجل إيجاد بيئة مفضية إلى التنمية. وأصدرت سلسلة جديدة بعنوان "القضايا الراهنة في الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية"، بهدف تحديد ما للقضايا المتصلة بالاستثمار من آثار في التنمية وبغرض تحليل هذه الآثار، فضلاً عن تحديد السبل والوسائل الكفيلة بجني أقصى المنافع التي يمكن جنيها من الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى جميع البلدان النامية، والموجه كذلك إلى الاقتصادات الانتقالية ذات الاحتياجات المماثلة.

٥٠- وسلطت الأمانة الأضواء على الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن البلدان النامية، وتمكنت بذلك من استكشاف الخيارات السياساتية المتاحة من أجل ضمان تحقيق مكاسب إنمائية محددة وطويلة الأجل لصالح البلدان النامية، الأصلية والمضيفة على السواء. وأُوليت أهمية خاصة لتنامي الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك من خلال تنظيم اجتماع للخبراء تناول مسألة النهوض بالطاقة الإنتاجية لدى شركات البلدان النامية من خلال التدويل (٥-٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥).

٥١- وعُرضت في كل دورة من دورات اللجنة النتائج الرئيسية المستخلصة في *تقرير الاستثمار العالمي* الذي يصدر سنوياً. ونشرت الأمانة نتائج التقرير على نطاق واسع بإصدارها مذكرات غير دورية ونشرات موجزة بشأن الاستثمار، وبتنظيمها بصورة منتظمة ندوات وحلقات تدريبية إقليمية من أجل واضعي السياسات في البلدان النامية تيسيراً لتفهمهم مضمون التقرير.

٥٢- وعقد في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ "اجتماع الخبراء المعني ببناء القدرات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر: تجميع البيانات وصياغة السياسات العامة في البلدان النامية"، بحث ضرورة تحسين عمليتي جمع وتحليل بيانات ومعلومات الاستثمار الأجنبي المباشر عن أنشطة الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية. كما واصل الأونكتاد مساعدة الدول الأعضاء على تقييم أدائها هي في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، بقيامه بإعداد ونشر بيانات عن أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية، وكذلك بتزويده البلدان النامية بالتعاون والدعم التقنيين في جمع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر والإبلاغ عنه.

### العلم والتكنولوجيا (توافق آراء ساو باولو، الفقرة ٥٢)

٥٣- يضطلع الأونكتاد بدور رائد داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن القضايا المتصلة بالتكنولوجيا. وقد واصلت الأمانة تخديم اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وأجرت بحوثاً بشأن المسائل

المتصلة بفجوتي التكنولوجيا والتكنولوجيا الرقمية، وكذلك بشأن تطبيق العلم والتكنولوجيا من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وقد دأبت الأمانة على إحاطة لجنة الاستثمار علماً بشكل منتظم بما تضطلع به من عمل في هذا المجال.

٥٤- وينص توافق آراء ساو باولو على أنه "ينبغي للأونكتاد، فيما يضطلع به من عمل تحليلي، أن يستخلص الدروس من التجارب الناجحة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا ونشرها من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وغير ذلك من القنوات"، وعلى أنه ينبغي له "أن يدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، للاستجابة للتغيرات التكنولوجية، وأن يحدد أفضل الممارسات في مجال نقل التكنولوجيا ويقيِّم مدى فعالية السياسات التي تهدف إلى بناء القدرة الابتكارية المحلية، بما في ذلك دور حقوق الملكية الفكرية" (الفقرة ٥٢). وعليه، عززت الأمانة عملها في مجالي نقل التكنولوجيا والملكية الفكرية المترابطين. واضطلع الأونكتاد، بالتعاون مع المركز الدولي المعني بالتجارة والتنمية المستدامة، بدراسات تحليلية عديدة، ساهمت، بدورها، في المناقشات الجارية مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية. كما أن المنشورات التي أصدرها الأونكتاد في إطار سلسلة "نقل التكنولوجيا من أجل النجاح في الاندماج في الاقتصاد العالمي" قد أثرت المناقشات الجارية في الفريق العامل التابع لمنظمة التجارة العالمية والمعني بالتجارة ونقل التكنولوجيا.

٥٥- وأتاحت الدورة التاسعة للجنة الاستثمار فرصة لمناقشة ما للاستثمار والتكنولوجيا والقدرة التنافسية للمؤسسات من دور في وضع الأهداف الإنمائية للألفية موضع التنفيذ. وشُجع الأونكتاد بوجه خاص، "في إطار برنامج عمله بشأن الاستثمار ونقل التكنولوجيا والملكية الفكرية، [على] تقييم السبل التي يمكن للبلدان النامية بواسطتها تطوير قدراتها الإنتاجية الداخلية في مجال توفير الأدوية الضرورية بالتعاون مع شركات الصيدلة" (TD/B/COM.2/66، الفقرة ٩(ج)). وفي هذا الإطار، شرع الأونكتاد في تنفيذ مشروعه الرامي إلى تطوير قدرة بلدان نامية مختارة على تحسين طاقاتها في مجال إنتاج الأدوية الأساسية وتوريدها.

٥٦- ونُظِّم على هامش الدورة الحادية عشرة للجنة اجتماع لمناقشة أوجه التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا والقدرة على المنافسة.

**استعراضات السياسات الاستثمارية وتيسير الاستثمار (توافق آراء ساو باولو، الفقرة ٥٣)**

٥٧- أُعدّ منذ انعقاد الدورة الحادية عشرة للأونكتاد ما مجموعه ١١ استعراضاً للسياسات الاستثمارية، قُدّمت ثلاثة منها (تتعلق بزامبيا وكولومبيا والمغرب) في إطار لجنة الاستثمار. كما نصت اللجنة على تبادل الخبرات فيما يتصل باستعراضات السياسات الاستثمارية لدى بيرو والجزائر وغانا. وإن تقريري التنفيذ المتعلقين باستعراض السياسة الاستثمارية لكل من مصر وأوغندا قد عُرضا على اللجنة عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧ على التوالي. وأثنت اللجنة، في دورتها التاسعة، "على المساعدة التي قُدمت إلى البلدان النامية من خلال عمليات استعراض سياسات الاستثمار وعملية المتابعة في تنفيذ التوصيات الواردة فيها" (TD/B/COM.2/66، الفقرة ٧).

٥٨- وبناء على طلب اللجنة، أنشأت الأمانة آليات مالية تتيح مجالاً للاستجابة بسرعة وفي الوقت المناسب لطلبات المشورة بشأن سياسات المتابعة ومشاريع بناء القدرات. ومنذ انعقاد الدورة الحادية عشرة للأونكتاد،

نُفذت في ٢٠ بلداً نامياً أنشطة متابعة، من بينها تقديم خدمات استشارية والاضطلاع ببرامج لبناء القدرات في المجالات التالية: النظم القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر، واللوائح الناظمة للأعمال التجارية، واستعراضات استراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر، والإصلاح المؤسساتي، وخطط تشجيع الاستثمار. وقد أفضى ذلك في معظم الحالات إلى تحسين المناخ الاستثماري لدى البلدان المعنية، وزيادة مبالغ الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، وتنويعها وتوجيهها إلى قطاعات جديدة، وتحسين الروابط بين الشركات المحلية والأجنبية.

٥٩- وفي مجال تيسير الاستثمار، عقدت اللجنة اجتماع خبراء بشأن حسن الإدارة وتشجيع الاستثمار (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤). كما شملت أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمانة في هذا المجال تقديم دعم مؤسساتي لوكالات تشجيع الاستثمار، والمساعدة على وضع وتنفيذ السياسات الاستثمارية والاستراتيجيات الترويجية، والتدريب في ممارسات وتقنيات تشجيع الاستثمار. واستجابةً لطلب اللجنة في دورتها العاشرة، نظمت الأمانة في عام ٢٠٠٦ اجتماعاً للخبراء بشأن مناصرة السياسات الاستثمارية وعززت ما تقدمه لها من مساعدة تقنية في هذا المجال.

**المشاكل الخاصة التي تواجهها أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية في بناء قدراتها الإنتاجية (توافق آراء ساو باولو، الفقرة ٥٤)**

٦٠- صمم الأونكتاد برامج عديدة لتلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً. فقد صدرت منذ انعقاد الدورة الحادية عشرة للأونكتاد تسعة أدلة استثمارية من أجل أقل البلدان نمواً، لمساعدتها على اتباع نهج أكثر مهنية في تشجيع الاستثمار. وقد بذلت الأمانة قصارى جهدها في سبيل نشر هذه الأدلة على نطاق واسع، بطرق من بينها إعداد وتوزيع كراسات تتضمن أحدث المستجدات. كما يشمل برنامج الأدلة الاستثمارية عنصراً قوامه بناء القدرات في شكل تدريب يقدَّم للخبراء الاستشاريين المحليين وموظفي وكالات تشجيع الاستثمار.

٦١- أما الكتب الزرقاء عن ترويج الاستثمار وتيسيره، فتزوِّد الحكومات بتقييم موجز عن البيئة الاستثمارية في بلدانها. وأُعدت منذ انعقاد الدورة الحادية عشرة للأونكتاد سبعة كتب زرقاء (من أجل أوغندا وجمهورية تترانيا المتحدة وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وزامبيا وغانا وكمبوديا وكينيا). ويتضمن كل من هذه الكتب حوالي ١٠ توصيات، يتعين الأخذ بها في غضون اثني عشرة شهراً بغية جعل البلد أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين الأجانب. وقبل صدور هذه الكتب الزرقاء، نُظمت حلقات تدريبية وطنية، مما أسهم في بناء قدرات وافية في البلدان المستفيدة. وفاز الكتاب الأزرق الخاص بزامبيا بجائزة مجلة *Africa Investor* لعام ٢٠٠٧، وهي الجائزة المندرجة في فئة "اللوائح التنظيمية الذكية".

٦٢- وفي عام ٢٠٠٦، قررت اللجنة الدعوة إلى انعقاد اجتماع للخبراء بشأن بناء القدرات الإنتاجية. وأكد الاجتماع مجدداً ضرورة إرساء البلدان النامية هياكل أساسية وافية في مجال التأمين، وشدد المشاركون على إجراءات محددة يلزم لبلدان نامية أن تتخذها بغية جعل هياكلها الأساسية القانونية واللوائحية المتصلة بالتأمين متماشية مع المعايير الدولية ومع أفضل الممارسات. ومنذ انعقاد الدورة الحادية عشرة للأونكتاد، ما برح برنامج الأونكتاد التأميني يساعد بلدان أفريقيا، بما فيها أقل البلدان نمواً، على النهوض بقطاعاتها التأمينية. وأصدر البرنامج هذا العام قائمة بكل ما صدر عن الأونكتاد من منشورات عن التأمين.

**الاستثمار وتنمية المشاريع (توافق آراء ساو باولو، الفقرتان ٥٥ و٥١)**

٦٣- واصل الأونكتاد، من خلال فريق خبرائه الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ (الفريق) التشجيع على اتباع أفضل الممارسات في المحاسبة والإبلاغ. وشمل عمل الفريق في مجال الكشف عن المعلومات المتعلقة بإدارة الشركات *نَشرَ إرشادات بشأن الممارسات الجيدة في الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات*. وأوصت اللجنة في دورتها العاشرة "نَشرُ هذه الإرشادات على نطاق واسع كأداة اختيارية مفيدةً لتحسين ممارسات كشف البيانات في سياق إدارة الشركات بغية تيسير الاستثمار وتحسين شفافية بيئة الاستثمار واستقرارها" (TD/B/COM.2/71، الفقرة ١٢). كما أسهم الفريق في جعل عملية الإبلاغ عن مسؤولية الشركات مفيدة ويسَّر إمكانية المقارنة فيما بينها، وذلك من خلال إرشاداته بشأن مسؤولية الشركات في التقارير السنوية.

٦٤- وقُدمت مساعدات للبلدان النامية من خلال تنظيم حلقات تدريبية عن كيفية وضع معايير الإبلاغ المالي الدولي موضع التنفيذ العملي، وعن طريق تقديم خدمات استشارية لواضعي السياسات في مجالات المحاسبة والإبلاغ المالي والكشف عن المعلومات عن إدارة الشركات والإبلاغ عن مسؤولية الشركات.

٦٥- وأوصى توافق آراء ساو باولو بـ "تحديد السبل والوسائل التي تمكن المشاريع، وبخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية، من استيفاء المعايير الدولية، بما في ذلك معايير المحاسبة، فضلاً عن الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة من خلال الربط الشبكي وإقامة الشراكات" (الفقرة ٥٥). وبناء على ذلك، قام الأونكتاد في عام ٢٠٠٧ بتنقيح إرشاداته ذات المستوى ٣ المتعلقة بالمحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEGA 3). وإضافة إلى ذلك، تم تعزيز شبكة برنامج تطوير المشاريع (أمبريتيك) بوسائل من بينها إطلاق برنامج تطوير المشاريع في أفريقيا في عام ٢٠٠٦. وإن إسهام هذا المشروع في التقليل من الفقر قد أُقِرَّ به أثناء اجتماع عُقد على هامش الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٧.

٦٦- وثمة مسألة هامة أخرى أسفر عنها توافق آراء ساو باولو، تتصل بإقامة روابط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وفروع الشركات الأجنبية. ونُفذت مشاريع نموذجية متصلة بالأونكتاد، أسفرت عن انخراط عدد من الشركات عبر الوطنية في إقامة شراكات في مجال سلاسل الإمداد المحلية في كل من أوغندا والبرازيل وفييت نام.

**اتفاقات الاستثمار الدولية، وتدابير بلدان المنشَإ، ومسؤولية الشركات (توافق آراء ساو باولو، الفقرات ٥٦-٥٨)**

٦٧- طلب توافق آراء ساو باولو إلى الأونكتاد "أن يواصل أداء دوره كمحفل لتبادل الخبرات وبناء توافق الآراء بشأن صياغة الترتيبات المتعلقة بالاستثمار ونقل التكنولوجيا، بغية تعزيز البُعد الإنمائي لتلك الترتيبات. وينبغي أن يشتمل هذا العمل على زيادة توضيح القضايا الرئيسية المطروحة وعلى استعراض التجارب في تنفيذ الالتزامات الدولية" (الفقرة ٥٦). ونتيجة لذلك، تباحثت اللجنة، أثناء دورتها التاسعة، بشأن تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول وما يترتب على ذلك من آثار إنمائية وسياساتية. وبُحث في الدورتين العاشرة والحادية عشرة

للجنة ما حدث مؤخراً من تطورات وما نشأ من قضايا في سياق اتفاقات الاستثمار الدولية، فضلاً عن الآثار الإنمائية المترتبة على التعقيد المطَّرِد لنظام الاستثمار الدولي.

٦٨- وفرغ الأونكتاد من إعداد سلسلة دراساته عن القضايا الرئيسية في اتفاقات الاستثمار الدولية، بتجميعه ٢٧ دراسة في ثلاثة مجلدات. وأُعدت دراسات إضافية عديدة من أجل سلسلة "الجيل الثاني" عن سياسات الاستثمار الدولية المتعلقة بالتنمية. وسلسلتا البحوث هاتان تشكلان المرجع الرئيسي للمفاوضين بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية المنتمين إلى البلدان النامية. وإضافة إلى ذلك، واصل الأونكتاد عرض نتائج بحوثه في هذا الميدان في *مرصد اتفاقات الاستثمار الدولية* (أربعة أعداد في السنة)، وأصدر منشوره المعنون *معاهدات الاستثمار الثنائية، ١٩٩٥-٢٠٠٦: الاتجاهات في وضع القواعد الناظمة للاستثمار*.

٦٩- وصعَّد الأونكتاد جهودَه الرامية إلى بناء القدرات في مجال تسخير اتفاقات الاستثمار الدولية لأغراض التنمية، بصفة رئيسية من خلال تنظيم دورات تدريبية عن مفاوضات اتفاقات الاستثمار الدولية والمنازعات الاستثمارية، ومن خلال تقديم خدمات استشارية للبلدان والمنظمات الإقليمية. كما استحدَث العديد من الأدوات الإلكترونية، من بينها قواعد بيانات عن تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول بناءً على أحكام المعاهدات، وعن معاهدات الاستثمار الثنائية وغيرها من الصكوك المتعلقة بالاستثمار. وهو يتولى إدارة الشبكة الإلكترونية لحوالي ٦٥٠ خبيراً في اتفاقات الاستثمار الدولية، مما يتيح لهم نشر المعلومات ومناقشة القضايا ذات الصلة.

٧٠- واتفقت اللجنة في دورتها الحادية عشرة على أنه "ينبغي للأونكتاد أن يكون بمثابة جهة تنسيق رئيسية في منظومة الأمم المتحدة في مجال تناول المسائل ذات الصلة باتفاقات الاستثمار الدولية، وأن يظل المحفلَ لتحسين فهم المسائل ذات الصلة باتفاقات الاستثمار الدولية وبُعدها الإنمائي، بما في ذلك مسائل تسوية المنازعات بين المستثمر والدولة" (TD/B/COM.2/78، الفقرة ٨). وقرر مجلس التجارة والتنمية، في دورته التنفيذية الحادية والأربعين، أن يدعو إلى انعقاد اجتماع خبراء بشأن الآثار الإنمائية المترتبة على وضع قواعد الاستثمار الدولي. وقد عُقد الاجتماع في حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

٧١- وعملاً بأحكام الفقرات ٥٢ و٥٤ و٥٧ من توافق آراء ساو باولو، أعد الأونكتاد دراسة عنوانها *تدابير بلدان المنشَإ لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا*.

٧٢- وينص توافق آراء ساو باولو على أنه "ينبغي للأونكتاد أن يجري عملاً تحليلياً من أجل تيسير وتعزيز المساهمة الإيجابية للشركات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المضيفة" و"أن يتشاور في الاضطلاع بهذا العمل مع جميع الأطراف المهتمة، حسب الاقتضاء" (الفقرة ٥٨). ومن ثم، قررت اللجنة، في دورتها العاشرة، أن تنظم اجتماع خبراء يُعنى بالمساهمات الإيجابية للشركات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية المضيفة. وجرت دراسة إضافية لهذا الموضوع في عدد خاص من منشور *الشركات عَبر الوطنية*، واستحدثت الأمانة قاعدة بيانات عن أفضل ممارسات الشركات وأفضل السياسات.

- - - - -